يلتج بصورة اوتوماتيكية نظاما دوليا ، لكن النظام الدولي مستحيل دونه . وان برنامجا اميركيا يجب ان يشتمل على ادراك ما لما نفهمه بالشرعية السياسية » . (**المصدر نفسه** . ص ٨٥) .

هذه الحقيقة البدهية ربما كانت جديرة بالاهتمام لو حاول كيسنجر ان يعرض ادراكا للشرعية السياسية ، كيف تكتسب ، ولماذا تفقد . ومثل هذه المحاولة ربما كانت ساعدته في ادراك ان المسألة ليست عرضة للهندسة السياسية ، وانها تتعلق بالمشكلات الجوهرية — مشكلات السلطة لا الادارة ، والموافقة لا الطاعة ؟ والاخلاق لا الادارة — وهي تنتمي الى حقل العمليات السياسية وليس الى المناورات الدبلوماسية او العسكرية . ولذا فان عمليات القصف وبرامج التهدئة ، و «الفترات الفاصلة من السلام » المحققة بواسطة زعماء اقوياء لا تستطيع حمل الشرعية — الحق الشرعي في الحكم — الى الدكتاتوريين الجوف والجنرالات الفاشيين والملوك الاقطاعيين . كما انها لا تنجح ، كما يقترح كيسنجر ، عن مجرد تعزيز السلطة وتحويل ادوات الاكراه الحكومية الى مؤسسات .

لقد كان العلماء المناهضون للثورات ، كما عرف عنهم ، غير مستعدين لمعالجة مشكلة الشرعية . فبالنظر الى التزامهم بالاستقرار وتحيزهم الى الوضع القائم ، من الصعب عليهم الاقرار بعدم شرعية اصحاب المناصب ، وبحسمية الصلات السياسية والاجتماعية المقطوعة . حتى انه اصعب عليهم التعرف الى العمليات التي تصاغ فيها الروابط الجديدة اذ ان ذلك يتطلب تحقيقا صادقا مخلصا في العملية الثورية — اسبابها ، قوة اندفاعها الخلاقة ، العدالة الملازمة لها ، والشرعية التي يمكن لحركة ثورية ان تحصل عليها — الامر الذي لا بد وان يكلف مثل هذا العالم مبرر وجوده . وينتمي الدكتور كيسنجر الى هذه الفئة من العلماء .

وانها لشهادة تكريم بحق عمله كموظف اكاديمي في خدمة دولة مناهضة للثورة ان الاستاذ كيسنجر ، الذي لا يفتقر الى الذكاء ولا الى الموارد الفكرية للمهمة ، لا يثير القضية الجوهرية الا ليدور حولها . فكتاباته تعج بالاشارات الى الشرعية . ولكن ليس فيها لحظة تقييم لما يعتبره هو بحق المشكلة المركزية في السياسة ، ولا حتى حين يعطي قسما كاملا من احدى الدراسات العنوان « **الامم الجديدة والشرعية السياسية** » . (انظر **السياسة الخارجية الاميركية** ، ص ٨٠ — ٨٥) . فهو يقدم لنا توافه وعظية ، مثال ذلك ، ان الشرعية تنطوي على بناء « اجماع ادبي يمكنه ان يجعل من عالم تعددي خلاقا بدل ان يكون هداما » . (**المصدر نفسه**) . او يقدم لنا مجموعة متنوعة من التحديدات الغضفاضة الضمنية ؟ مثال ذلك ، هناك التلميح الى ان تحويل الامور الى مؤسسات يوازي الشرعية ، ويكون النظام شرعيا عندما تدعمه « مبادىء قانونية » و « بنى سياسية » . (**المصدر نفسه**) . وهو بمزيد من التكرار يكتفي بربط الشرعية بالاستقرار والعكس بالعكس .

ان الميل الى الارتداد عن مواجهة مشكلة معترف بانها جوهرية هو ضروري للبحث عن حلول ادارية . والتأثير التراكمي لاشارات الدكتور كيسنجر الاستطرادية هو تأثير منطقي : اذا كان الاستقرار هو هدف السياسة ، والثورات الخطر الرئيسي على الاستقرار ، فلا بد من حصر هذه الثورات ومواجهتها وتدميرها . وهو يعلم ان هذا يتطلب القبول الدولي « بمبدأ اضفاء الشرعية على القمع الاجتماعي » . (تظهر هذه العبارة في **عالم مرمم** ، ص ٣١٨) . والجملة الكاملة هي : « عندما حدثت وحدة اوروبا ، لم تكن بسبب ضرورتها البينة بذاتها ، كما تصور كاسلريه ، بل عن طريق الاستخدام الساخر لآلية المؤتمرات لتحديد مبدأ اضفاء الشرعية على القمع الاجتماعي ، لا عن طريق حسن نية كاسلريه ، بل عن طريق مناورات مترنيخ ») .

لقد حطمت الحرب في الفيتنام « مبدأ القمع الاجتماعي » — المبدأ الاميركي الموضوع من جانب واحد للحروب المحدودة — الذي كان العالم قد قبل به خلال عقدين من التدخلات العسكرية في العالم الثالث . كتب هنري كيسنجر يقول : « كانت كل حرب خضناها في نصف الكرة الارضية الغربي حربا محدودة » . (**الاسلحة النووية والسياسة الخارجية** ، ص ١٣٦ — ١٣٧) . وقد وصفها بانها « منتجة » . ولن يصرح احد بذلك